

وثيقة رقم 60 :

مقابلة مع وزير الداخلية الفلسطيني في رام الله سعيد أبو علي حول
الاعتقالات في الضفة الغربية⁶⁰

21 شباط / فبراير 2010

أجرى المقابلة محمد يونس، رام الله

س: يبدو أن مصادر التهديد الأمني في الأراضي الفلسطينية متنوعه ولا تقف عن حد، إذ سمعنا
أخيراً عن اعتقال مجموعات تنتمي إلى فكر "القاعدة" شمال الضفة الغربية.

ج: التهديد الأمني مصادره متعددة، وتختلف درجاته. لكن مصدر التهديد الدائم هو استمرار
الاحتلال الإسرائيلي.

س: سمعنا أخيراً عن اعتقال مجموعات تنتمي إلى السلفية الجهادية في الضفة، هل يشكل هذا
تحدياً آخر يضاف إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها الأمن الفلسطيني؟

ج: لا نستطيع أن نتحدث عن ظاهرة اسمها الجماعات الجهادية، إنما حالات، أفراد يحاكون الشعار
والموقف وبعض السلوكيات. لا نستطيع أن نجزم أنهم امتداد للقاعدة أو أن لديهم روابط عضوية
مع تلك المنظمات. هنالك شبهات. لكن كلما استمرت حال الجمود وانعدام الأفق السياسي
والمصاعب الحياتية وتراجع الأمل، كلما كانت هناك أرضية خصبة لانتعاش أفكار التطرف.

س: وقعت قبل فترة عملية مسلحة نسبت إلى مجموعة يمولها "حزب الله"، هل يعمل "حزب الله"
في الساحة الفلسطينية؟

ج: ساحتنا الفلسطينية مفتوحة، ونحن نتعامل على هذا الأساس. هناك محاولات واسعة لاختراقها،
ونحن نفهم هذا، ونتعامل على أساسه. أما بالنسبة إلى المجموعة المذكورة، فإن إسرائيل اغتالت
أعضاءها، ورحلوا وأسراهم معهم. لكننا لسنا في وضع هش قابل للكسر من هذا التنظيم أو ذلك،
هناك محاولات كثيرة لاختراق ساحتنا، لكنها متابعة جيداً.

س: وهل ما زالت "حماس" تشكل تهديداً على الأمن في الضفة كما حدث في غزة؟

ج: "حماس" لا تشكل تهديداً بالمعنى الوجودي، فنحن واثقون من قدرة الأجهزة الأمنية. ومصادر
التهديد الأخرى موجودة وقائمة، ويمكن أن تنشأ عن الجمود في عملية السلام.

س: التنسيق الأمني مع إسرائيل، إلى أي حد يصل، وماذا يشمل؟

ج: حدود التنسيق الأمني هي حدود احتياجات السلطة الفلسطينية. فهناك حاجة للتكامل بين
قطاعي الأمن والعدالة، وفي حال نقل معتقلين جنائيين من محافظة إلى أخرى، فإن هذا يتطلب
تنسيقاً أمنياً مع الطرف المسيطر وهو إسرائيل. فنحن لسنا دولة مستقلة. الإسرائيليون يبعدون
عن مدننا مئات من الأمتار فقط، ولا تستطيع قواتنا أن تنتقل أو أن تعمل خارج المدن من دون
تنسيق. هناك قضايا جنائية تحتاج إلى متابعة، وهذا لا يتم من دون تنسيق لنقل أفراد الشرطة
والأمن. نحن نتحدث عن بناء أجهزة أمنية، وهذه عملية تحتاج الكثير من المتطلبات في البنية



التحتية، والأراضي الفلسطينية مقسمة وفق الولاية الأمنية، فالمنطقة "أ" تخضع للولاية الأمنية الفلسطينية، أما المنطقتان "ب" و"ج" فتخضعان للولاية الأمنية الإسرائيلية. فكيف يمكننا تحريك دورية شرطة من رام الله إلى إحدى القرى المجاورة من دون مرور عبر الحواجز الإسرائيلية؟ إذن التنسيق فقط من أجل مصالح المواطن الفلسطيني الحر الذي يتطلع إلى حرية وطنه وشعبه ويشارك في تنمية الانعتاق من الاحتلال.

س: المؤسسة الأمنية كانت دائماً مرتبطة بأسماء أشخاص، محمد دحلان، وجبريل الرجوب، وتوفيق الطيراوي وغيرهم، هل ما زالت كذلك؟

ج: هذا من الماضي، الآن المؤسسة الأمنية مؤسسة لا يعني اسم المسؤول عنها أي شيء، ويمكن استبداله من دون تغيير في المؤسسة. الأمن أصبح مؤسسة لها مرجعية سياسية، وأنا ألتقى تعليمات مكتوبة من الرئيس. وأسبوعياً لدينا اجتماع، أنا ومعني قادة أجهزة الأمن مع رئيس الحكومة، نناقش فيه كل شيء، ونتخذ القرارات اللازمة. كما أن أجهزة الأمن لم تعد أجهزة، وإنما جهاز متكامل الاختصاص. لقد حل التكامل محل التنافس.

س: وفي حال فشل المفاوضات، هل هناك خطر بانهايار أو تضعف مكانة هذه المؤسسة الأمنية كما حدث أثناء الانتفاضة؟

ج: المؤسسة فوق الكل، لكن هذا لا يعني أن غياب أفق سياسي لا يشكل تهديداً صعباً على العكس. لكن مهمة المؤسسة ليس الحفاظ على أمن الإسرائيلي، وإنما حماية التزامات السلطة في إطار العملية السياسية التي تقود إلى تحقيق أهدافنا. نحن نبني مؤسسات دولة، وهذه المؤسسات ستجعل الدولة حقيقة قائمة معترفاً بها دولياً، ويبقى أن نعمل ومعنا العالم على إزالة هذا الاحتلال. نحن لا نسمح بأي انهيار لمؤسسة نحن نبنينا كي تكون أحد أعمدة الدولة التي بات العالم كله يدرك أنها المخرج الوحيد لأزمة المنطقة.

س: أين حقوق الإنسان في المؤسسة الأمنية؟

ج: لدينا عمليات واضحة في اتجاه احترام حقوق الإنسان، وأنا أقوم بزيارات دورية لمراكز التوقيف للتأكد بنفسني من التزام المؤسسة الأمنية بحقوق الإنسان.

س: لكن سجلت انتهاكات في مراكز التوقيف في السنوات الماضية.

ج: أؤكد لك أن الانتهاكات لا تشكل سياسة، وإنما تجاوزات فردية سرعان ما نضع لها حداً. الوضع متابع جدياً، وأي خلل يضع صاحبه تحت طائلة المسؤولية. توجد لدينا لجنة رقابة دائمة من الوزارة تطوف على السجون وتلتقي المعتقلين وتساءلهم عن أوضاعهم، وتقدم توصياتها لوضع أي حد لأي انتهاك لحقوق الإنسان.

س: كم عدد المعتقلين من أبناء حماس اليوم في سجون السلطة؟

ج: عددهم قليل ومتغير، وبالمجمل لا يتجاوز 250 شخصاً.

س: وهل ما زلتم تستخدمون القضاء العسكري، ألا يتناقض هذا مع حقوق الإنسان؟
ج: في كل دول العالم يوجد قضاء عسكري، هذا له علاقة بالحياة المدنية، لا نستطيع القول لا نريده. له أهمية لانضباط المؤسسة العسكرية. الموضوع مهني وقانوني. وصلاحيات القضاء العسكري مستمدة من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن كل ما يدخل في نطاق النشاط العسكري يخضع للقضاء العسكري.

س: تسلم السلطة، نسمع أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو يفرض قيوداً أشد من سلفه إيهود أولمرت على تسليح السلطة.

ج: هناك شح في الإمكانيات، خصوصاً التسليح.

وثيقة رقم 61:

تصريح وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير حول إمكانية الإعلان عن الدولة الفلسطينية⁶¹

21 شباط / فبراير 2010

أعلن وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير أنه يمكن التفكير بالإعلان والاعتراف الفوري بدولة فلسطينية حتى قبل البدء في المفاوضات المتعلقة بحدودها.
وأضاف كوشنير "المسألة المطروحة حالياً هي بناء واقع، حيث إن فرنسا تدرب رجال شرطة فلسطينيين وهناك مؤسسات تبنى في الضفة الغربية وعلى الأثر يمكن التفكير في سرعة إعلان دولة فلسطينية والاعتراف بها فوراً من قبل المجتمع الدولي حتى قبل التفاوض على الحدود".
وتابع في حوار مع صحيفة "جورنال دو ديمانش" الصادرة أمس: "سأكون ميالاً لهذا الأمر، لست متأكداً من أن رأبي سيتبع ولا حتى إذا كنت على حق".
وتأتي هذه التصريحات المهمة لكوشنير قبل يوم واحد من الزيارة التي سيقوم بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى فرنسا اليوم.

وثيقة رقم 62:

مقابلة مع وزير العدل الفلسطيني محمد فرج الغول حول حق الشعب الفلسطيني في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي⁶²

21 شباط / فبراير 2010

أجرى المقابلة المركز الفلسطيني للإعلام، غزة

س: كيف تقرؤون "تقرير غولدستون"؟ وهل استطاع التقرير رصد جرائم صهيونية بالفعل؟